المحاضرة الحادية عشر

الفئات الهامشية والتنمية الحضرية المستدامة دراسة اجتماعية تحليلية

مدخل

تعد الفئات الهامشية من الظواهر المميزة للأنماط التنموية السائدة في البلدان النامية في الآونة الأخيرة ، فلقد اقترنت بالسياسات التنموية التي تنتهجها هذه الدول في ظل برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، وتنامي عدد العاطلين عن العمل، وبهجرة متزايدة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرصة العمل .

علاوة على هذا فإن السياسات التي كانت تخفف من حدة الفقر بصورة مباشرة قد تراجعت، حيث كان من المعتقد أن قوى السوق الليبرالية سوف تمنح الجماعات ذات الدخل المنخفض دخولاً أعلى نتيجة لزيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات الادخار، والاستثمار والصادرات ، ولكن الأدلة والوقائع تشير إلى أن سياسات التكيف الهيكلي قد أدت إلى تدني كبير في ظروف معيشة الفقراء، وزيادة معدلات البطالة وتناقص الحد الأدنى للأجور ، وتقلص الإنفاق الحكومي وخفض الدعم الاستهلاكي.

وفي ضوء وصول أنماط التنمية في ظل الخصخصة إلى افقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، ومن ضمنها إشكالية العمالة وبخاصة زيادة ظاهرة الاستغناء عن العمالة الزائدة)المعاش المبكر(برزت إشكالية الإفقار كإحدى العلامات البارزة لهذه السياسات التنموية ، وأن هذه الأنماط بدأت تعيد إنتاج نفسها اعتمادا على إبقاء هامش من السكان في المناطق الحضرية بلا عمل وزيادة حدة التناقض بين الفئات الاجتماعية حيث يزداد الغنى غنى، ويزداد الفقير فقراً .

• مما يبرز أن السبيل الوحيد لمناقشة قضية الفئات الهامشية تبدأ من عملية اللامساواة الاجتماعية في هذه المجتمعات ، فلقد أكد تقرير صدر عام ٢٠٠٠ من البنك الدولي أنه على الرغم من كل الجهود المبذولة للتغلب على الفقر إلا أن عدد الفقراء يزداد يوماً بعد يوم فهناك ٥٦ % من شعوب العالم النامي من الفقراء.

وهناك حوالي ١,٢ مليار نسمة يعيشون على الأقل من دولار واحد يوميا، فالهوة تتسع بين المناطق التي يعيش فيها الفقراء والأغنياء حيث أن ظهور الأحياء المتخلفة وأحياء واضعي اليد والمناطق العشوائية في غالبية المدن الحضرية تجسد بدورها الهامشية والفقر والإحباط والحرمان في المناطق الحضرية، بل أن الفئات الهامشية في المدن لا تضم عادة الذين يعيشون دون عمل فحسب، بل أولئك الذين يفتقدون المعلومات والبيانات الأساسية التي تمكنهم من المتطلبات الاجتماعية والنفسية الأساسية لأفرادها.

وبناء على ذلك تنطلق هذه الدراسة من مسلمة أساسية تتمثل في أنه: لكي نضمن إدماج الفئات الهامشية في المدينة لابد من التعرف على احتياجات ومشكلات وظروف هذه الفئات وأسلوب حياتهم في المدينة ، فالهامشيون ليسوا مجرد فئة تقع خارج نطاق المجتمع الحضري المحترم .

• وإنما هم أيضا يجسدون مشكلة بعض الفئات الاجتماعية الذين يفتقرون إلى المهارات والقدرات اللازمة لتوفير معيشة ملائمة لهم، والخروج من معضلة الفقر التي يعانون منها ، ومن ثم فالأمر يحتاج إلى رفع قدراتهم وتطوير مهاراتهم حتى يمكن زيادة الخيارات المتاحة أمامهم وتمكينهم من ممارسة دور أكبر في الخطط التنموية للدولة.

• وعلى هذا تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات التالية:-

١. ما مفهوم الفئات الهامشية وطبيعتها ومداخل دراستها؟
٢. ما العلاقة بين الفئات الهامشية وظاهرة الفقر وأساليب التكيف معه؟
٣. ما العلاقة بين الفئات الهامشية وظاهرة الهجرة الريفية الحضرية؟

٤. كيف ترتبط الفئات الهامشية بأزمة السكن في المناطق الحضرية؟
٥. كيف تساعد التنمية الحضرية المستدامة على إدماج الفئات الهامشية في حياة المدينة؟

أولاً: مفهوم الفئات الهامشية وطبيعة نشأتها ومداخل دراستها.

بداية نحاول تعريف الفئة كما وردت في قاموس علم الاجتماع بوصفها مجموعة أو نمط في إطار مجموعة تصنيفية، وتستخدم لتصنيف الأفراد المعوزين أو الفقراء ، وذلك لتدبير برامج العمل معهم لإعادة تأهيلهم أو إعانتهم أو تدبير الحياة المعيشية لهم. على خلاف ذلك يعرف "مشيل مان" الفئة من خلال الشخص الذي يتولى تحديدها، فعلى سبيل المثال الأشخاص الذين يحصلون على أجور في مستوى معين يمكن اعتبارهم فئة عند تحديد ضريبة الدخل، ومن هنا فإن الفئة تقارن بالجماعة حسب طبيعة العلاقة بين أعضائها.

ولكن تختلف الفئة عن الجماعة وذلك لأن الجماعة هي وحدة اجتماعية يسودها تفاعل اجتماعي بين عناصرها المكونة لها، وقد تكون هذه الجماعة أولية فتطور عواطف وأهداف وقيم تحكم التفاعل كجماعة الأسرة، أو أن وجودها مؤقت وثانوي كجماعة الأصدقاء، وفي العادة تكون الجماعة صغيرة الحجم عن الفئة حتى يتاح التفاعل المباشر بين أعضائها.

• **وحسبما يذهب التنظير السوسيولوجي للماركسية الكلاسيكية فإن مصطلح الفئة يظهر ثلاث معان على النحو التالي:-**

١. يمكن أن يسمى بالفئة ذلك الجزء المحدد من طبقة والذي يمكن تمييزه على أساس معيار مستوى الدخل أو النشاط الاقتصادي أو المعيار العرقي.
٢. أن الفئة بأجنحتها المحددة تنتمي لطبقات اجتماعية مختلفة وتمتاز بتماثل ظروف المعيشة.
٣. أن الفئة تمثل جماعة من الناس والتي تظهر كما لو كانت خارج نطاق التقسيمات الطبقية الأساسية وتمتاز بنمط محدد وواضح للمعيشة.

وفي هذا الصدد يؤكد "نيكولاس بولانتزاس" أنه برغم من أن الفئات الاجتماعية نفسها تنتمي إلى طبقات إلا أنها ليست مجموعات تعيش خارج الطبقات أو بمحاذاتها بقدر ما هي نفسها طبقات اجتماعية من خلال كونها فئات، وبالتالي فالطبقات الاجتماعية لا تنتمي في الواقع إلى طبقة واحدة بمفردها فأعضاؤها ينتمون عامة إلى طبقات اجتماعية متعددة. وعلى هذا فإن الفئة الاجتماعية هي تلك الجماعة من الناس التي هي ليست طبقة ولا مجموعة عرقية بل أنها عبارة عن مجموعة من الناس تمتاز بتماثل ظروف معيشة أعضائها وذات وضع ثقافي متقارب وتماثل في العادات والتقاليد ومختلف القواعد الاجتماعية الملزمة.

أما عن مفهوم الهامشية فإنه يشير إلى أولئك الأفراد الذين يعيشون على هامش أية طبقة اجتماعية ، وعلى هذا فقد استخدم مفهوم الرجل الهامش ليشير إلى ذلك الفرد الذي ينتمي إلى ثقافتين أو مجتمعين دون أن يندمج في إحداهما اندماجاً كلياً. وهذا ما جعل بعض الباحثين يربطون بين الهامشية والفقر والشعور بالعزلة الاجتماعية، ولقد أصبحت الهامشية من الملامح المميزة والبارزة في الدول النامية في الوقت الحديث، مما جعل الكثيرين من الباحثين وكذلك الصحفيين يهتمون بالحديث عنها.

• وفي هذا السياق يرى "ويلسون" أن الفئة الهامشية تقع خارج نطاق النظام المهني وعفها بأنها مجموعة من الناس ينقصهم التدريب والمهارة العالية ويعانون من البطالة السافرة والبطالة المقنعة ، كما أنهم خارج نطاق قوة العمل الفعلية ، كما يشير إلى الأسر التي عاشت لفترات طويلة تعاني من الفقر وتبعية الرفاهية.

ويعتقد "نان" أن الهامشية هي الابن للتنظيم الرأسمالي حيث تعمل الرأسمالية على تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء ممن يعملون في مجال الحرف الصغيرة والخدمات الشخصية والتجارة البسيطة وتحجيم دورها في المجتمع، والهامشية بهذا المعنى هي الوجه الآخر للفقر والبؤس وانعدام العدالة الاجتماعية ، حيث تضم هذه الشرائح الكثير من فقراء الحضر الذين يلوذون بالأحياء الفقيرة، ومناطق وضع اليد فيشكلون فئات تشتغل بالأعمال العارضة والمهن غير الفنية .

• حيث لها ثقافتها الفرعية ووعيها بوجودها وأساليبها الخاصة في التعامل وفلسفتها الخاصة للحياة ، غير أن أيديولوجية المجتمع تعد مسئولة إلى حد كبير عن تهميش أدوارها وتحجيم فاعليتها في المجتمع، كما أن بعض هذه الفئات هي شرائح مهاجرة من الريف، وهي ترضى بالعمل في أي مهنة والسكن في أي منطقة مع استخدام قوتها البدنية وأدوات الإنتاج المتخلفة فضلاً عن الاعتماد المتزايد على البيئة الطبيعية، وغاية ما تبتغيه هذه الفئات أن تتاح لها فرصة بيع قوة عملها كسلعة في سوق العمل غير أنها تتعرض عادة للظلم والقهر وتعاني من البطالة.

• إذ أن الأمية ونقص التدريب المهني والجهل بأبسط حقوقها يؤدي بالتأكيد إلى استمرارية تهميش دورها الاجتماعي والاقتصادي بينما تفتقد لأي ضمانات بالنسبة للمستقبل ، لكن الذي لاشك فيه أن النظام الاجتماعي هو المسئول الحقيقي عن تهميش دورها الاجتماعي وتحجيمه.

ومما يؤكد ذلك أن السياسات الاجتماعية السائدة في الدول النامية ومنها مصر تعكس في الأساس واقع التفاوت الاجتماعي أو عدم المساواة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع، كما أن السياسات الاجتماعية بمعناها الواسع لا تستهدف بطبيعتها مكافحة الظلم وبالتالي الفقر وإنما تستهدف التعايش معها، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تكتفي ببعض العلاجات الإصلاحية الجزئية المتناسبة ويكون من شأنها إطالة أجل النظام الاجتماعي القائم.

إلا أن هذه الفئات الهامشية تتسم - كما يقول عادل غنيم – بشكل أساسي بأنها تعيش خارج نطاق المجتمع المحترم، فهذا المجتمع عاجز عن استيعابها في دائرة الإنتاج ، ومن ثم فهي تعيش خارج نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط المستغلين بالمستغلين. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: لماذا يعجز المجتمع المحترم عن استيعابها ضمن دائرة الإنتاج؟

والواقع أن محاولة الإجابة على هذا التساؤل ترتبط بسياسات التنمية في الدول النامية، حيث أن فشل برامج التنمية وسياستها عن تحقيق التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية بين مختلف أجزاء المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد داخل الدولة.

• وكذلك علاج مشكلات التصنيع وتنظيم حركة العمران، وتدعيم الإدارة المحلية ، والمشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية المتوازنة، مما أدى إلى عجز التنمية في هذه البلدان عن استيعاب هذه الفئات ضمن دائرة الإنتاج ويدفعها إلى الهامش علاوة على ذلك فإن سياسات التكيف الهيكلي أو إعادة الهيكلية الرأسمالية التي تنتهجها سياسات التنمية في مصر قد تؤدي إلى أثار ضارة على التنمية الحضرية بشكل خاص، وذلك من خلال زيادة التفاوتات الإقليمية وعدم التوازن بين فرص الحياة في القطاعات الريفية والحضرية وهو ما يطلق عليه عملية التحيز الحضري.

• علاوة على عدم التوازن داخل المدن الحضرية نفسها من خلال زيادة حدة التفاوت الاقتصادي بين الجماهير العريضة والصفوة الثرية وهو ما يسمى بعملية سوء توزيع الدخل، مما يؤدى إلى زيادة معدلات الفقر والمهمشين والمحرومين في المجتمع الحضري.

حيث يكشف تقرير التنمية في العالم عن الإنصاف والتنمية الصادر عام ٢٠٠٦ على أننا نفتقد العدالة الاجتماعية ، ولا نحقق مبدأ الإنصات بين المواطنين ونهدر رأس المال البشري، وأن ثمة فروقاً في الفرص والحظوظ بين المواطنين ، وهذا يؤدى إلى هدر الإمكانيات البشرية وبالتالي ضياع فرص التنمية ونعني بالإنصاف ضرورة إتاحة فرص متساوية للأشخاص في الحياة التي يختارونها. وتكشف الإحصائيات الخاصة بالدخل والأمية أن توزيع الخدمات بين القرية والمدينة منحازاً للمدينة علاوة على أنه منحازاً لصالح فئات اجتماعية معينة ولا تهتم بالفئات الفقيرة والمحرومة.

هذا وقد اختلفت المنظورات السوسيولوجية في تفسير ظاهرة الهامشية الحضرية، فالهامشية في ظل الرؤية الماركسية تفهم في ضوء الفائض النسبي في قوة العمل، وهي خاصية جوهرية من خصائص النظام الرأسمالي وبالتالي فهم يماثلون بين الفئات الهامشية ومفهوم الطبقة الرثة أو حثالة الطبقة على حد تعبير "كارل ماركس" على أساس أنهم يعيشون في

ظروف صعبة ومستغلة من القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع وليس لهم دوراً إنتاجياً محدداً غير أن الكثير من المفاهيم والتصورات المرتبطة بالهامشية خضعت للتطوير والتعديل على ضوء مقولات الماركسية المحدثة.

بينما يركز منظرو النظرية الوظيفية على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والمناطق الهامشية، وفي إطار هذه النظرية يبدو أن للهامشيين وظيفة اجتماعية حيث يختارون المهن والأعمال التي توجه لخدمة الفئات والطبقات الأخرى من المجتمع ، كما أنهم يقنعون بالفتات وبمعنى آخر فلولاهم ما تيسر للمجتمع أن يحصل على السلع الرخيصة الثمن .

• كما يرى أصحاب هذه النظرية أنه يجب التمييز بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى أولئك الذين هم منفصلين عن المجتمع أو ما يسمى بالهامشين ، وأوضحوا أن الفئات الهامشية في تزايد مستمر نتيجة عدة عوامل منها زيادة التنافسية في سوق العمل ، وارتفاع حجم الهجرات الشرعية وغير الشرعية، وزيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة ، وتحت هذه الظروف أصبح العديد من القوى العاملة في العمر الإنتاجي في أسفل السلم المهني وخارج نطاق العملية الإنتاجية، وانتهوا إلى أن الخطورة ليس في تزايد الطبقة الهامشية وانتشارها ولكن في نمو معدلات الفقر بصورة كبيرة بين فئات عديدة داخل المجتمع .

وهكذا يتضح أن الفئات الهامشية تعيش على هامش الحياة وبخاصة في المدن نتيجة لشعورها بتهميش بناء القوة لها، كما تستشعر أن بإمكانها أن تساعد في زعزعة أوامر النظام إذا استمر في إذلالها أو إذا نهضت شرائح أخرى لتعصف به، وهى لا تخشى كثيراً من مغبة أن يحدث لها ، لإحساسها بالظلم والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي .

• كما يتعمق إحساسها بالهامشية وعدم الانتماء فهي تعيش على هامش الثقافتين الريفية والحضرية، وهكذا تصبح – كما يقول أحد الباحثين – مؤهلي من واقع هامشيتها لكي تلعب دوراً حاسماً في بعض الأزمات السياسية مما يستلزم القادة السياسيين عادة أن تكسب تأييدها وبذل الوعود البراقة لتحسين أحوالها.

ثانياً: الفئات الهامشية وظاهرة الفقر وأساليب التكيف معه.

يشير بعض الباحثين أن الفئات الهامشية الحضرية ترتبط بالفقر والحرمان المادي ، وتقيم في المناطق المتخلفة ذات المستوى السكنى المنخفض، تلك المناطق التي بها أعداد كبيرة من الناس رغم أنها مناطق ضيقة المساحة وغير ملائمة للحياة، كما ترمز هذه المناطق دائماً إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة وعدم المسئولية الجمعية كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين.

كما أن الفئات الهامشية التي تعيش في هذه المناطق والتي تتصل مباشرة بظاهرة الفقر تشكل لنفسها ثقافة فرعية ضيقة تجتهد أن تحافظ على هويتها الثقافية والاجتماعية وتشتق لنفسها أساليبها المميزة في الحياة، وقد أكد ذلك "أوسكار لويس" إلى أن هؤلاء الأفراد لهم خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع ، وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل وتحافظ على الطابع المميز لحياتهم .

• ولقد حدد لويس أبرز السمات التي تجمع بين الفقراء مثل عدم فعالية المشاركة ، وعدم التكامل الاجتماعي، وزيادة الحرمان المادي، وكثرة حالات هجر الزوج للزوجة والأطفال، وعدم القدرة على تحقيق الإشباع المؤجل، وعدم التخطيط للمستقبل ، وانتشار الأمراض ، وأن هذه الخصائص هي التي تفسر سلوك الفقراء ، فهم كسالى ومسئولون عن واقعهم .

• ونحن لا نستطيع أن نغير من سلوكهم لأسباب نفسية واجتماعية حتى لو غيرنا الظروف البيئية التي يعيشون فيها ، لأن الفقراء تجمع بينهم عناصر مشتركة تميزهم عن غيرهم فهم يعيشون حياة واحدة متماثلة ويعبر عن حياتهم أنماط سلوكية مشتركة وأنهم لا يستطيعون مساعدة أنفسهم ولذلك فهم مسئولون عن ظروف تخلفهم.

وهكذا تنتقل الثقافة الفرعية للفقر من جيل إلى آخر فتعمل على خلق وحماية نفسها، وعليه يكون الفقراء مؤيدين لفقرهم وراضين بوضعيتهم الثقافية والاجتماعية ، ولذا يلاحظ أن طبيعة الفقر الحضري في إطار الثقافة الفرعية ترتبط بالمناطق العشوائية والمتخلفة وذلك من خلال بعض الظروف والعوامل المتداخلة ومن بينها البيئة والرؤية الخاصة في

التعامل معها، فضلاً عن القيم وطبيعتها غير الموحدة والتي هي خليط من قيم وافدة وأخرى تقليدية لبيئة الحضر بحكم النشأة.

غير أن "توماس جلادويين" ذهب إلى أن الفقر ليس مجرد انخفاض الدخل وإنما يعني كذلك تعرض الإنسان للاحتقار وإحساسه بالعجز) أي افتقاره إلى المهارات(وإحساسه بالضعف ، وهو يرى أن هذه السمات ليست نتاج ثقافة فرعية تخلد نفسها بنفسها وإنما هي انعكاس لبعض جوانب الثقافة السائدة أو المسيطرة ، وأن الفقراء لا يختلفون في أهدافهم ولا في قيمهم ولا في اتجاهاتهم عن أبناء الثقافة الرئيسية ، كل ما في الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويمنعون من تحقيق أهدافهم ومن ثم فإنهم يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة قد لا يفهمها أو يقرها أبناء الثقافة المسيطرة.

وقد أكد "جونز" في دراسته عن ثقافة الانجاز بين الفقراء نفس هذا الاتجاه حيث أكد أن الرغبة في الانجاز والنجاح هي واحدة من أكثر الجوانب أهمية في حياة الفقراء ، وأن هذا ما يدعم افتراض منظور ثقافة الفقر الذي يصور أن للفقراء ثقافة خاصة بهم، و أنها تجعلهم مختلفين عن الآخرين حيث **استخلصت دراسته ثلاث نتائج أساسية هي:-**

١. ان الفقراء في – الولايات المتحدة الامريكية – مثلهم مثل أي شخص آخر يتطلعون إلى تحقيق النجاح والانجاز على الرغم من التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجههم.
٢. ارتباط الفقراء ببيئتهم وتمتعهم بنظرة شمولية كلية.
٣. الطموح والتطلع إلى تحسين أوضاعهم بصورة أفضل.

وذلك لأن الآباء الفقراء يغرسون في أبنائهم القيم الصحيحة وتجنب الأخطاء التي ارتكبوها في حياتهم ، وبالتالي فإن التناول الملائم لدراسة ظاهرة الفقر يجب أن يتم في ضوء منظور التفاعل المركب برغم أن الانخفاض في مستوى الدخل هو السبب الأساسي للفقر، فالفقراء هم ضحايا نظام اجتماعي واقتصادي يفتقد للعدالة ويؤدى إلى عدم المساواة في الفرص بين أفراده.

• فلاشك أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع تعد مسئولة أساسا عن تهميش بعض شرائح المجتمع وتحديد مجال نشاطهم الاجتماعي والاقتصادي، وليس من الضروري كما هو شائع في كثير من الكتابات أن يكون هؤلاء الهامشيون نازحون من الريف إلى الحضر وإنما هناك شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة والحضرية المولد والإقامة والانتماء ولم تمكنهم ظروفهم من تحقيق مستوى معيشي ملائم لحياة المدينة ومتطلباتها.

وهذا ما يبين أن الهامشية تعد عرضا لبنية اجتماعية واقتصادية متخلفة بمعنى أن الهامشيين لا يختارون هامشيتهم لرغبتهم في ذلك بل أن المجتمع نفسه يتولى تهميش بعض الفئات والشرائح لأسباب مختلفة فيحرمها من حقوقها الحياتية الأساسية ، غير أن الصور التي تتخذها الفئات الهامشية يؤكدها عادة ويحافظ على استمرارها أسلوب الهامشيين أنفسهم في الحياة مما يؤكد على أن الفقر كما تذهب "مارلين قنواتى" مشكلة بنائية تنتج عن قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية شكلت المجتمع المصري.

• ولاشك أن المناطق الهامشية تعاني من الاكتظاظ السكاني وتعاني أيضا الملكية الغائبة لبعض واضعي اليد الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها دون أن يتمكنوا من بنائها نظراً لسوء أوضاعهم الاجتماعية أو لوقوف الدولة لهم بالمرصاد .

• والتكيف لا يتخذ مساراً واحداً بمعنى انه لا يسير دائماً وبالضرورة في اتجاه تصحيح الوضع الخاطئ أو غير المعقول من المجتمع، وتحويله إلى وضع قانوني مقبول من النظام الحاكم الرسمي.

• كما أنه لا يسير بالضرورة في اتجاه تجاهل النظم والقوانين والتعدي عليها، ويؤكد ذلك أن عملية التكيف للفقراء تتراوح بين التكيف الايجابي الذي يقوم على التقبل والرضا والاندماج والتوافق مع النظام القاهر بهدف الاستمرار في البقاء والحفاظ على عضوية الجماعة، وقد يتخذ موقف الإذعان وقد يبرر لنفسه ولغيره ما يقع عليه من ممارسات ظالمة بما يساعده ويساعدهم على تقبلها وتحملها، وقد يتخذ خططا أخرى عن طريق حلول وسطى توافقية تحقق قدراً من التراضي أو الملائمة .

• **وعلى هذا فتكيف الفئات الهامشية مع حالة الفقر يتخذ عدة مستويات هي:-**

١. على مستوى الفرد يمكن أن يتكيف الفقير من خلال التخلي عن الكثير من احتياجاته ومتطلباته حتى ولو كانت أساسية.
٢. وعلى مستوى الجماعة سواء داخل الأسرة النووية أو الممتدة أو في نطاق الأقارب والجيران، فإن الفقراء يتكيفون عادة من خلال كافة أشكال التعاون والتكامل الاجتماعي، ويأخذ التكيف أشكالا أكثر تنظيما على مستوى المجتمع المحلي من خلال كافة التنظيمات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم المعونات والمساعدات لفقراء الحضر.

ومع هذا فقد كشفت نتائج إحدى الدراسات الميدانية أن الفئات الهامشية التي تعيش في المناطق العشوائية يسود بين أفرادها علاقات اجتماعية غير متجانسة حيث ينتشر بداخلها قدر كبير من التحاشي وعدم التلاحم أو الاندماج فيما عدا أعضاء المجتمع وبعضهم البعض، حيث ينظر فقراء المجتمع إلى أغنيائه بأنهم يعيشون في واد وفكر آخر ، غير الذي يعيشون فيه هم ، وهذا يقلل من فرص الاندماج وخاصية التعاون والتواؤم الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع.

وعلى هذا فإن دراسة ظاهرة الفقر وأزمة التكيف الاجتماعي والثقافي للفئات الهامشية تتطلب في الحقيقة استخدام المدخل النقدي الملائم، فالفقر والهامشية الحضرية وأساليب التكيف في المجتمع الحضري ليسوا ظاهرة اجتماعية لها صورتها الثابتة والمحددة التي تميز وجودها عبر الزمان والمكان، بل أنها ظاهرة نسبية تتشكل في ظل مجتمع بصورة مختلفة وتتخذ صوراً وأشكالاً وأساليباً متباينة، كما أنها تعد مؤشراً على الظلم والقهر الاجتماعي والاقتصادي وسوء الاستغلال والهيمنة من جانب الفئات العليا صفوة السياسية داخل المجتمع.

ثالثاً: الفئات الهامشية والهجرة الريفية الحضرية.

لاشك أن المهاجرين يستقرون في المناطق العشوائية عندما وجدوا أن أبواب المدن مغلقة أو ضيقة ووقفوا على حدودها ولم يدخلوا بوابة التحضر ولم يندمجوا فيه، فالهجرة الريفية المتدفقة والأبواب المغلقة خلقت من جديد ثنائية)الريف – الحضر(داخل المدينة وليس خارجها وبتلك الثنائية فالأحياء الهامشية إلى جانب الأحياء المنظمة والفئات الهامشية إلى جانب الفئات المتميزة .

• والأعمال الهامشية وطبيعتها الرثة تتداخل مع الأعمال الإنتاجية والطبقة العاملة وازدواجية الانتماء في ظل المؤسسات الحديثة، وقد نقلت الهجرة الريفية أساليب الجماعة المهاجرة وقيمها وثقافتها وأبقت قدرات المدينة المحدودة المهاجرين على ما هم عليه، ولم تبدل أوضاعهم كثيراً فراحوا ينشئون عوالمهم الخاصة بهم على حدود المدن أو بعض أجزائها كيفما اتفق.

ورغم المعرفة المسبقة لدى المهاجر باختلاف كل الأنماط المعيشية السائدة بالمدينة عن مثيلتها في القرية، فإنه يفضل الهجرة نظراً لأن ما سيواجه في المواقف الجديدة في المدينة أقل بكثير مما يحيط به من ظروف أقل ما توصف به أنها دون الحد الأدنى للمعيشة الآدمية ، ومن الطبيعي أن هذه الفئات تتجه إلى الأحياء ذات المستوى المعيشي المنخفض حيث المسكن ذو القيمة الإيجارية المنخفضة .

كما أن بعض أصول تلك الجماعات وكذلك أقاربهم قد سبقوهم إلى ذات المناطق وكثيراً ما يكون هؤلاء ضمن الدوافع الرئيسية للهجرة لما سيقدمونه لهم من خدمات وتيسيرات لعل أولها الإقامة معهم أو البحث عن مسكن جديد بالقرب منهم ، وثانيها مساعدتهم في البحث عن فرصة عمل مناسبة سواء كانت قريبة عن محل السكن أو بعيدة عنه ، وهنا تلعب العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين وذويهم بالغ الأهمية في دفع عملية الهجرة إلى هذه المناطق فهم لن يشعرون بغربة في المجتمع الجديد حيث يمارسون حياتهم كأنهم تقريباً بمجتمعهم الأصلي.

وبالتالي تعيش الفئات الهامشية في المدينة حالة من الازدواجية تمتد لتشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية:-

• فمن جهة الحياة الاقتصادية: هم يعيشون في قطاع اقتصادي غير مستقر وغير قادر في ذات الوقت على الاستفادة من إمكانات هذه المناطق)على الأقل من حيث استخدام الأراضي بها(فضلاً عن عدم تمكنهم من امتصاص تلك الطاقة البشرية)المتمثلة في السكان(واستغلالها بتهيئة هذه البيئة المتخلفة تهيئة أفضل تعود على صالح المجتمع المتخلف وسكانه.

• ومصداقاً لذلك نلحظ نمو بعض المهن الهامشية والطفيلية التي يمتد انتشارها وتأثيرها أحيانا ليصل إلى قلب المدينة كالبيع المتجول، وأعمال السمسرة والوساطة وتجارة الأراضي فضلاً عن انخراطهم أحيانا في سلك الجماعات المنحرفة واتخاذهم موقفاً يسهل إتيان العديد من الجرائم وبخاصة تجارة المخدرات.

• ومن الجهة الاجتماعية: فإن الازدواجية حالة شديدة الوضوح في هذه المناطق، فتدني مستويات الحياة العامة بها من السمات الأساسية لهم، الأمر الذي ينعكس على الأوضاع الطبقية لساكنيها فتزيد الهوة بين طبقات المجتمع نظراً للتباين في مستويات الدخل والمهنة والتعليم. ولاشك أن وجود أنساقاً اجتماعية وأنماط حضارية جلبها معهم المهاجرون إلى المدينة جعل كثير من علماء الاجتماع الحضري يهتمون بهذه الظاهرة وكذلك العلاقة بين التحضر ونسق القيم ، ومنهم ديفيد هارفي، وجانيت أبو لغد ، محمود عودة.

وخلاصة القول أن المناطق الهامشية التي تواجه بقصور الإمكانيات من جهة وزيادة حدة السكان من جهة أخرى تصبح مناطق تفريغ لكثير من المشكلات داخل المدينة ، وينتشر بها كثير من مظاهر السلوك المنحرف وهي تأوي مجموعة من الناس مقهورون على أمرهم، يعانون من وجودهم بها وهي تفتقد بدورها الخدمات والمرافق الأساسية وتعاني من الحرمان وتواجه بصفة أساسية ومستمرة احتمال الطرد من العمل والمسكن وبالتالي يعانون من الإحباط والتسليم بالواقع كما يفتقدون الأمل في غد مشرق فضلاً عن افتقاد الأمن والحرية.

المحاضرة الثانية عشر

استكمال الفئات الهامشية والتنمية الحضرية المستدامة دراسة اجتماعية تحليلية

عناصر المحاضرة

رابعاً: الفئات الهامشية الحضرية وأزمة الإسكان.

خامساً: التنمية الحضرية المستدامة وإدماج الفئات الهامشية في الحياة الحضرية.

الخاتمة

١. شرح تأثير التنمية الحضرية المستدامة في إدماج الفئات الهامشية في حياة المدينة؟

رابعاً: الفئات الهامشية الحضرية وأزمة الإسكان.

• أن المسكن كما يقول علماء الاجتماع ليس مأوى فقط وإنما رمز للخصوصية أو المكانة والتمايز ، فهو يعكس إلى حد بعيد شخصية قاطنيه وشخصية المجتمع الذي يوجد فيه ومستواهم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي.

فالمسكن بمفهومه الحديث قالب مادي للتفاعل الإنساني وتتوقف طبيعة هذا التفاعل إلى حد كبير على تشكيلات هذا الإطار، وما ينتجه من علاقات اجتماعية وما يحتويه من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة.

• ومن ثم فالمسكن يعد من الحاجات الأساسية للإنسان، ومن أجل هذا فقد أصبحت مشكلة الإسكان الحضري واحدة من المشاكل المحورية التي تشغل بال رجال السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، وذلك لأن الهدف من توفير المسكن لا ينحصر في مجرد أنه مكان إقامة أو بناء مباني صماء في المدن، بل أن ارتباط هذه المشكلات بالحاجات الاجتماعية التي ينبغي أن يشبعها المجتمع.

• وقد أرجع علماء الاجتماع الحضري هذه المشكلة)الإسكان(إلى عدم وجود توازن بين الموارد المتاحة للإسكان والخدمات الحضرية من جهة، والانفجار السكاني وهجرة الريفيين إلى المراكز الحضرية وتضخمها من جهة أخرى، فالإمكانيات الاقتصادية لا تستطيع أن تلاحق النمو الحضري السريع، ويتضاعف العجز الاقتصادي نتيجة لوجود قصور في المرافق والخدمات وأجهزة التخطيط الحضري.

• وعليه يكون العجز في مواجهة أزمة الإسكان باعثاً نحو قيام العشوائيات الحضرية من منطلق المسكن أو المأوى ، لكن المشكلة لا ينظر إليها في بعده المنفرد القائم على توفير السكن، وإنما تصبح المشكلة بعد ذلك أكثر تعقيداً وتشابكاً في أبعاد كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية .

• لكننا ينبغي ألا يغيب عن ذهننا أن سبب المشكلة ارتبط منذ البداية بالتضخم السكاني وعدم توازناته مع الموارد والفرص المتاحة أمام الناس ، وليس أدل على ذلك من الظروف المتدنية التي يعيشها سكان المناطق العشوائية)داخل مباني غير مخططة .... الخ(.

ويرجع انتشار نمط الإسكان العشوائي إلى سببين هما:-.

١. الأول يرتبط بانخفاض تكاليف السكن العشوائي.
٢. والسبب الآخر يرتبط بأسلوب التمويل المتدرج بمعنى أنه يقوم بالبناء المتدرج كلما توافر لديه قدر ممكن من المال إلى أن ينتهي من بناء المنزل الذي يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته.

• وبالرغم من إحراز معدلات عالية من التقدم في التعاون مع مشكلات الإسكان الحضري في بعض الدول النامية، إلا أنه من المحتمل في دول كثيرة أخرى أن يصبح العجز في توفير المساكن أكثر خطورة في العقود القادمة ، حيث أنه كلما ازداد التحضر ازداد تركز الفئات الهامشية الفقيرة في المدن.

• لذا يعد السكن أو المأوى من أهم المشاكل الحيوية التي تواجه التنمية في دول العالم النامي بوجه عام، والتنمية الحضرية المستدامة بوجه خاص، لذلك وجدت الحكومات في الدول النامية أنه من الصعوبة البالغة بناء عدد كافٍ من الإسكان العام .

• وفي إطار هذا الوضع المعقد للمشكلة الإسكانية في البلاد النامية أصبح التخطيط العمراني للمناطق العشوائية والهامشية أمراً لابد منه ، وأداة عمل واجبة، وأن هذا التخطيط العمراني يجب أن يهتم بتخطيط الأحياء وتوفر الخدمات وإقامة المباني السكنية الملائمة صحياً واجتماعياً واقتصادياً .

• كما يجب أن يستند التخطيط الحضري العمراني إلى سياسة واضحة في مجال التنمية الحضرية، فلابد للمخطط أن يعرف: هل سياسة الدولة نحو تطوير المناطق الهامشية الحضرية تتجه اتجاهاً صريحاً نحو الحد من الهجرة أو تضع الضوابط لهذه الظاهرة؟ وإذا كانت سياسة الدولة تعمل على الحد من الهجرة، فما هي القرارات التي اتخذت في هذا الصدد؟ و إذا تبنت الدولة ترك الهجرة لرغبات الأفراد فما هي سياستها لاستيعاب هؤلاء المهاجرين إلى المدن وإيجاد مأوى لهم؟

• من ثم تتفاقم الأزمة الإسكانية في هذه المناطق بشكل كبير إزاء استفحال أزمة الإسكان في المناطق العشوائية في الدول النامية، ولقد ظهر اتجاه قوى يهدف إلى إزالة المناطق العشوائية ومحاولة تطويرها بأساليب مختلفة من خلال برامج المساعدة الذاتية المدعمة حكومياً.

• وبالرغم من أن هذه البرامج مازالت تلعب دوراً هاماً في الاستراتيجيات القومية للإسكان في الدول النامية إلى أن التجارب القليلة التي تمت في هذا المجال لم تسهم في حل مشكلات الهامشيين الحضريين بقدر ما أسهمت في تعقيدها، فلقد ترتب على هذه التجارب تحطيم الجوانب الوظيفية للمجتمعات المحلية في المناطق الحضرية الهامشية في المدن.

• وانتقال الأسر إلى الأطراف مما يعني الابتعاد عن أماكن العمل المألوفة وإضعاف شبكة العلاقات الاجتماعية المكونة للجيرة وتناقص دخل الأسرة نتيجة للحرمان من فرص العمل الإضافي ، وزيادة الإنفاق على المواصلات لذلك تتجه البرامج التنموية الحالية إلى تدعيم الأحياء الهامشية القائمة واعتبارها رصيداً حضرياً يحتاج إلى مزيد من التطوير والتأهيل.

• ولذلك فقد وجد اتفاق بين خبراء التنمية الحضرية على أن هذه السياسات وتلك البرامج غير كافية لتربية حاجات الفئات الهامشية الفقيرة للحماية في المستقبل، ويجب أن تستبدل أو تدعم بخيارات أفضل تعتمد بصورة كبيرة على إسكان القطاع الخاص، وبناء الإسكان التعاوني ، والاعتماد على القطاع الخاص غير الرسمي، وتوظيف البرامج المبدعة التي ترفع الدخل والطلب الفعال على الإسكان والحماية المتزايدة لملكية الأرض.

• علاوة على ذلك يحتاج تطوير المناطق الهامشية الحضرية إلى فهم عميق للواقع السياسي والاقتصادي للدول النامية وذلك بسبب تشابك وتعقد مصالح القوى والأطراف المختلفة ، فتطوير هذه المناطق قد يعني في الوقت ذاته القضاء على المضاربة على أراضي البناء.

• وإعداد خطط حضرية ملائمة ومواجهة جماعات المصالح ذات التأثير الكبير وتمويل هذا التطوير عن طريق إحداث تعديلات في النظام الضريبي لصالح ذوي الدخل المحدود وبدون هذه المتغيرات وغيرها فإن الإقدام على تطوير هذه المناطق الهامشية لا يخلو من مخاطر ومشكلات.

• خاصة وأن السياسات الاجتماعية تتضمن رغبات وأماني مثالية في تزويد لفئات الهامشية الفقيرة بمساكن وخدمات للنهوض بأوضاعهم ، ومن المعروف أن هذه الأماني وتلك الرغبات لا تتحقق عادة بين ليلة وضحاها.

خامساً: التنمية الحضرية المستدامة وإدماج الفئات الهامشية في الحياة الحضرية.

• لاشك أن تناول مفهوم التنمية الحضرية المستدامة لابد أن يتم في إطار المفهوم الأوسع والأشمل وهو مفهوم التنمية البشرية باعتبار أن مفهوم التنمية الحضرية المستدامة جزءاً من كل وهو التنمية البشرية.

وفي الواقع يلاحظ المتتبع لسيرة الفكر التنموي الاتجاه نحو التوسيع في مفهوم التنمية وبلورة مفاهيم أكثر شمولاً وكان ذلك في إطار المراجع الفكرية التي شهدها فكر التنمية في الخمسينات التي ركزت على مسألة الرفاة الاجتماعي ، وفي الستينيات ركزت على البعد الاقتصادي وإهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية للتنمية، وفي السبعينيات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية .

في حين أصبحت الثمانينيات الجانب المهمل لها، حتى حدوث التحول في التسعينيات نحو المفهوم الأوسع والأشمل للتنمية من خلال ظهور مفهوم التنمية البشرية ، حيث صدر التقرير الأول للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ لتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وهذه الخيارات من حيث المبدأ لانهائية وتتغير بمرور الوقت.

• لكن من هذه الخيارات في تحقيق حياة طويلة خالية من العلل والأمراض واكتساب المعرفة والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الخيارات الأخرى ستظل بعيدة المنال.

• هذا ما يوضح أن مفهوم التنمية البشرية يعبر في إطاره الكلي عن رؤية طويلة الأجل وواعدة، ويختلف عما سبقه من مفاهيم تنموية على اختلاف مداخلها ومحاورها، فالتنمية البشرية ذات رؤية شاملة وتطرح إستراتيجية تبدأ وتنتهي بالناس.

• وفي ضوء مفهوم التنمية البشرية فقد حدد دليل للتنمية البشرية مكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في الصحة والتعليم والدخل، ويعبر عن التحسن في الصحة بدلالة العمر المتوقع عند الميلاد ، وفي التعليم بواسطة من يعرفون القراءة والكتابة من السكان ، أما الدخل فيقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

• وانطلاقاً من مفهوم التنمية البشرية ومقياسها تزايدت الدعوة إلى تبني أهداف جديدة ترتبط بالعمل على ضرورة مواجهة الفقر واستئصاله والتقليل من حدته من خلال تحسين الدخل، وزيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية.

• خاصة وأن تجارب معظم الدول النامية أظهرت أنه بالرغم من النمو الاقتصادي الذي تحقق في هذه البلدان فإنها ظلت تعاني من زيادة أعداد الفقراء، وبؤس أحوالهم المعيشية وبات واضحاً أن التنمية لا تعني الزيادة في متوسط دخل الفرد فحسب بل تستهدف القضاء على الفقر.

• ولذا فقد زاد الاهتمام العالمي والمحلي الواضح باتجاه التنمية البشرية في تقرير عام ١٩٩٧ بتفسير ظاهرة الفقر بوصفها أكثر من مجرد انخفاض الدخل بل تتضمن الحرمان من معظم الفرص، والخيارات المتاحة للتنمية البشرية التي تتراوح فيها مدة العيش فترة أطول وبصحة جيدة واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة ، وإشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان الحرية والكرامة والاحترام الذاتي من الآخرين.

• كما واصل تقرير التنمية البشرية بالقضايا المهمة التي عادة ما تترتب على سياسة التكيف الهيكلي في البلدان النامية والتي عرضت على قمة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ وهي البطالة والفقر والتشرذم الاجتماعي ، وفي سياق تطوير مفهوم التنمية البشرية فقد تم التوصل إلى مجموعة من المعايير المقترحة لقياس التنمية البشرية على النحو التالي:-

١. الصحة الجيدة من خلال العمر المتوقع عند الميلاد.
٢. التعليم الجيد والتواصل مع تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة.
٣. التمتع بالحرية للجميع بما يشتمل على تمكين المرأة.
٤. التعايش في سلام مع البيئة.

• ويلاحظ هنا أن استبعاد الدخل كان مقصوداً للتشديد على قصور القدرات الإنسانية في الدول النامية والبلدان العربية نسبة إلى الدخل من ناحية وفي المقابل فإن استخدام مؤشرين في مجال اكتساب المعرفة)التحصيل العلمي والاتصال بشبكة الانترنت(يعبر عن الأهمية القصوى لاكتساب المعرفة في التنمية البشرية أو الإنسانية.

• ومن خلال ذلك يتضح أن هناك علاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة ومن هنا فقد أشار تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة والتي تعني أن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل، ولاشك أنه يترتب على مثل هذا الالتزام مسئوليات كثيرة منها المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال عدم استنزافها، وألا يكون استهلاك الأجيال الحالية بدون ديون اقتصادية تستقطع من مدخرات الأجيال القادمة.

• أي أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي بالاحتياجات الراهنة دون أن تكون على حساب قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتهم الذاتية ، وبالتالي فالتنمية المستدامة يعد مفهوما أوسع نطاقاً من حماية البيئة حيث أنها تتضمن الاهتمام بالأجيال القادمة من أجل العيش بصحة جيدة والتكامل مع البيئة على المدى الطويل من خلال الحفاظ على نوعية الحياة)وليس فقط نمو الدخل(.

• لتحقيق المساواة بين كل الناس في الوقت الراهن)من خلال تقليل حدة الفقر(والمساواة بين الأجيال القادمة)فمن حق الأجيال القادمة الاستمتاع ببيئة نظيفة كما نحن نستمتع بها حاليا(والمحافظة على الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للرفاهية الإنسانية.

• وفي ضوء التطوير المستمر لمفهوم التنمية النوعي فقد ظهر أيضا مفهوم التنمية الحضرية المستدامة والتي يمكن الإشارة إليها بشكل عام بوصفها عملية دينامية تستجيب للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئة الحضرية المتغيرة.

• وهذا يعني أن التنمية الحضرية المستدامة تتضمن النشاطات المتصلة بتنمية القطاع الحضري والتي تتسم بالاستمرارية إلى عقود قادمة ، كما أن الهدف النهائي لها يتضمن تحقيق التوازن بين الأبعاد الفيزيقية والاقتصادية والاجتماعية في إطار المدخل الشمولي.

• وهكذا تشير التنمية الحضرية المستدامة بشكل أكثر تحديداً باعتبارها التنمية المجتمعية والمحلية التي تفي بالاحتياجات الحاضرة دون إحداث نقص في الموارد المتاحة ، وبالتالي فقد حظي هذا المفهوم بالاهتمام في كل المجتمعات نظراً لأن الاتجاهات التقليدية في التنمية أصبحت تساهم في خلق المشكلات البيئية والمجتمعية أكثر مما تحلها.

• كما أن المفهوم ينطلق من الاعتقاد العالمي بمحدودية الموارد المتاحة، ولكي نستمر في تحسين نوعية الحياة للأجيال القادمة في المجتمعات الإنسانية يجب أن نتبنى العمل التنسيقي للتخطيط وصناعة السياسة التي تشمل التكامل بين ما هو عام وما هو خاص ، وما هو محلي وما هو دولي أو عالمي؟

• وهذا ما يوضح أن التنمية البشرية تعد عنصراً حيوياً من أجل التنمية الحضرية المستدامة ، وأن قضايا البيئة هي جزء لا يتجزأ من جميع أنشطة التنمية المستدامة، وفى هذا الصدد اقترح "تيم هوني" أربع مبادئ موجهة للإدارات الحكومية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في ظل العولمة ، وتلك المبادئ التي يمكن مناقشتها في سياق تعاون المدن للمدن على النحو التالي:-

١. يجب إلمام القيادات المحلية بالمنظور العالمي الجديد المبني على أساس محلي بمعنى جعل قيادات الأجهزة الحكومية يفكرون عالمياً وينفذون محلياً.
٢. يجب تشجيع القيادات المحلية على الارتباط بمجتمعاتهم المحلية الحضرية ليس من خلال البعد الاقتصادي فقط وإنما من خلال كل الأبعاد المجتمعية الأخرى ، فالتنمية الحضرية المستدامة يجب أن تلتزم عالمياً بقضايا التعليم والبيئة والرعاية الصحية وبنوعية قضايا الحياة الأخرى التي تشكل بنية المجتمع الحضري.
٣. يجب على القيادات المحلية اتاحة الفرصة للمواطنين الهامشيين في المدينة لكي يصبحوا مواطنين عالميين ومندمجين لكي يؤسسوا روابط اجتماعية على أساس الصداقة والفهم الثقافي.

٤. يجب ان تؤسس القيادات المحلية شراكة بين ما هو عالمي ومحلي على أسس جديدة تقوم على تنمية الاهتمامات والمصالح، والرغبات والمواهب والقدرات العديدة للموارد البشرية الموجودة في المجتمعات الحضرية وخاصة التركيز على القضايا الحيوية التي تواجه المجتمع الحضري والتي تشمل التخفيف من حدة الفقر والقضاء على الأمة.

• وعلى هذا فالتنمية الحضرية المستدامة تعتمد على العلاقات المتبادلة بين ما هو اقتصادي وبيئي واجتماعي ، وهذا يتضمن تدخل في توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتغذية وتنظيم الأسرة وأيضاً النمو المتزايد في البنية الأساسية والإسكان ، وهذا يتطلب التكامل بين البناءات التنظيمية والإدارية والاهتمام بتطوير الإجراءات التخطيطية المشتركة.

• وعلى هذا أصبح من الراسخ أن التنمية الحضرية المستدامة ليست فقط من أجل البشر وإنما يجب أن تكون من صنعهم ومن ثم فإن تنمية المناطق الهامشية وتطويرها يجب ألا يتم بمنأى عن مشاركة سكانها في التطوير ، كلٍ حسب قدراته وإمكاناته.

• بل يجب أن يشارك الجميع في طرح بدائل التطوير، وأن آراء البشر من الفئات الهامشية أحد مدخلات صنع قرار التنمية والتطوير وتعنى المشاركة في أحد معانيها أن يشارك الأفراد بأسلوب ما في السيطرة على المبادرات التنموية والقرارات والموارد التي تؤثر عليهم ، بل سار الحديث اليوم يركز على مفهوم التنمية بالمشاركة .

• فالأفراد يجب أن يكون لهم دور في تحديد كيفية ما هو قائم منها وطرح بدائل لها ، حيث أن ملتقى الخدمة يجب ألا يكون سلبياً بل عليه أن يشارك ، وهذا لا يعني مشاركة الأفراد الهامشيين في التطوير هي في مجرد طرح الخيارات ، وإنما يجب أن يشاركوا في التنفيذ سواء بتحمل جزء من التكلفة يتناسب مع قدراتهم أو المشاركة بجهودهم البشرية في التطوير والتنمية.

الخاتمة

• في ضوء الاهتمام العالمي لعلماء الاجتماع الحضري بدراسة المشكلات الحضرية السائدة في المناطق العشوائية والهامشية الحضرية الناجمة إما عن تزايد التدهور والتخلف الحضري للمدن التقليدية، وإما ما جاء بها نتيجة للسياسات الجديدة التي تنتجها الدولة تحت ما يسمى بسياسات التكيف الهيكلي وإعادة الهيكلة الرأسمالية وما نجم عنها من إهمال البعد الاجتماعي لتلك المناطق.

• ومع نسيان المجتمع لها أو تناسيه لأحوال الفئات الهامشية فترعرعت داخلها كافة ألوان الانحراف والحرمان مع بيئة ذات فقر شديد وغياب شامل للخدمات والمرافق الضرورية للحياة، وشكلت أماكن ملائمة للخارجين على القانون وأصحاب المهن الهامشية والفقراء .

• الذين حاولوا أن يشكلوا ثقافة هذه المناطق بما يتماشى مع قيمهم الخاصة من ألوان الابتزاز والغش والتطرف ونمط من الثقافة الهامشية العنيفة التي تنطلق من عمليات للتكيف العنيف مع بيئة مولدة للبؤس فتنتشر مظاهر الانحراف والإدمان والجريمة وتشكيلات الانفصال لكي يصبحوا جزءاً لا يتجزأ عن نسيج الحياة الاجتماعية الحضرية، وهذا يتطلب رؤية سياسية واجتماعية متكاملة لإدماج وتطوير الفئات الهامشية في المجتمع الحضري من خلال الركائز التالية:-

١. ضرورة تكاتف جميع المؤسسات التربوية والسياسية الرسمية مع الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية بالتثقيف السياسي والوعي الاجتماعي للعمل على دمج الفئات الهامشية داخل المجتمع ومساعدتهم على التكيف والاندماج مع حياتهم وبما لا يتعارض مع أهدافهم الخاصة ومعايير وقيم المجتمع الحضري.

٢. ضرورة اشراك الفئات الهاشمية في تنمية وتطوير مناطق سكناهم سواء من خلال التكلفة أو بالجهد البشري على أن تتكفل الدولة أو بعض المنظمات الأهلية غير الحكومية بتقديم المساعدات لغير القادرين للحصول على مسكن ملائم وصحي.
٣. ضرورة عمل خريطة متكاملة للفئات والمناطق الهامشية ويكون البدء بالمناطق الأكثر تدهوراً مع ضرورة التنسيق بين الجهود الحكومية والشعبية في تنمية هذه المناطق مع الاستفادة من حصيلة عملية بيع الخصخصة لتنمية وتطوير هذه المناطق الهامشية.
٤. المطالبة بإنشاء لجنة قوميه تعمل تنسيق كافة الجهود الدولية والمؤسسات المانحة والمنظمات الأهلية غير الحكومية وجهود رجال الأعمال والقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي ، وتتسم أعمالها بالشفافية مع ممثلين لكافة شركاء التطوير لتنمية المناطق العشوائية في ظل مشاركة الحكومة بدور كبير في إدارتها وتمويلها ومتابعة أعمالها.
٥. نظرا لان ظاهرة الهاشمية الحضرية تتسم بتعدد وتشابك أبعادها وجوانبها المختلفة وتباين مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن هذا يفرض ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة من منظور يعبر عن التكامل بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية والمشتغلين بها، كما يفرض ضرورة التكامل بين المراكز العلمية والجامعات من أجل دراسات وبحوث لهذه الظاهرة وبين أجهزة الدولة المعنية من أجل التوصل إلى حلول لتلك الفئات الهامشية.

المحاضرة الثالثة عشر

التصنيع والتحضر

مدخل

دفعت الاتجاهات المرتبطة بالتصنيع على المستوى العالمي بشكل عام والتصنيع في الدول النامية بشكل خاص، والتي تمثلت في زيادة تعقيد المجتمع وحدوث تحولات جذرية في شبكة العلاقات الاجتماعية والرسمية ونوعية المهن والمفهومات الخاصة بالعامل والمشرف، وطبيعة العمل.

• فضلاً عن تضخم أحجام المدن وزيادة أعدادها وتدهور الكثير من البيئات الحضرية، وتفاقم الكثير من المشكلات التي أصبحت ملازمة للحياة في المدن إلى زيادة الاهتمام بالآثار الناجمة عن التصنيع والحياة الحضرية ومستقبلها.

• لذا فإن القصد من وراء الاهتمام بمناقشة العلاقة ثلاثية الأطراف بين التصنيع والمجتمع كأحد محاولات علم الاجتماع الصناعي وإنما تتعدى ذلك إلى محاولة معرفة العلاقة التبادلية بين التقدم الصناعي من ناحية والتحضر والمجتمع المحلي من ناحية أخرى ، فكلاهما يتأثر ويؤثر في الآخر .

• حيث أن عملية التصنيع تؤثر بشكل قوى على البنية الاجتماعية وشبكة العلاقات داخل المجتمع الإنساني ويتسم هذا التأثير بعدم التكافؤ الكمي والكيفي بين مجتمع وآخر على المستوى العالمي ، لذا فقد اهتم علماء الاجتماع في دراستهم للمجتمع والصناعة بفضل ثلاثة عوامل أساسية هي:-

١. الاهتمام العالمي بعملية التصنيع حتى صارت تشكل العالم الذي نعيش فيه وتضفي عليه روح الصناعة كأسلوب حياة.
٢. ظهور ما يعرف بمجتمعات العالم النامي عقب الحرب العالمية الثانية والاعتماد الرئيسي لهذه المجتمعات على عملية التصنيع في تحقيق التنمية الشاملة ، وما يصاحب هذا الاتجاه من تغيرات سياسية واقتصادية للعالم النامي.
٣. التغير الاجتماعي الذي يتصف بالتعقيد والدينامية العالمية خاصة داخل المجتمع الصناعي المتقدم الذي يمر حالياً بمرحلة انتقالية يصفها الكثير من الباحثين مثل "جيمس بيرنهام" بالتحول من المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع المعلومات.

• ودراسة العلاقة بين التصنيع والتحضر والمجتمع يمكن أن تقسم على النحو التالي : -

• مفهوم التصنيع والاستراتيجيات المطروحة للتصنيع والآثار الناجمة عن التصنيع والعلاقة بين التصنيع والتحضر والمجتمع.

<u>أولاً: مفهوم التصنيع</u>

• في البداية يجب أن نفرق بين مفهومي النمو الصناعي والتصنيع، فعلى الرغم من أنهما متقاربان في البداية إلى حد كبير إلا أنهما غير متطابقين تماماً، فالنمو الصناعي ارتبط بدرجة كبيرة بمعايير كمية مثل تأثير نمو الإنتاج الصناعي، وعدد المشاريع الصناعية الجديدة، وتزويد هذا المشاريع بالتكنولوجيا والأيدي العاملة .

• أما التصنيع فإنه يرتبط بالمعايير الكيفية أكثر من ارتباطه بالمعايير الكمية فهو يعني ارتباطه بمنهج تصنيعي معين، وكذلك زيادة نصيب الصناعة في الاقتصاد القومي ونشوء مشاريع جديدة وإقامة قاعدة تكنولوجية حديثة ونمو الإنتاجية للعمل ، ووفقاً لذلك يمكن القول أن الخبرة التاريخية للعالم النامي توضح في كثير من الأحيان أنه عرف صناعة بلا تصنيع.

• وعلى هذا فإذا كان للتصنيع أهمية متعاظمة في صياغة الهيكل الاقتصادي فإنه ينطوي على أهمية اجتماعية عظيمة جداً ، إذ أنه يعمل على تحويل البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع، وإحداث تغيرات عميقة في تشكيل خريطة الطبقات الاجتماعية كنمو الطبقات الرأسمالية، واضمحلال الطبقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية وزيادة عدد ودور البيروقراطيات والطبقة العاملة وتغيير نمط حياة مختلف فئات السكان، وعملية إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية في الريف والمدينة.

• لذا يوجد اتفاق عام على التعريف الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام ١٩٦٣ للتصنيع بوصفه : عملية من عمليات التنمية الاقتصادية تتم بمقتضاها تعبئة جزء من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تكنولوجيا، وقوامه قطاع تحويلي دينامي يتيح كلاً من أدوات الإنتاج والسلع الاستهلاكية ، ومؤمن معدلاً مرتفعاً من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

• وتتضمن موسوعة العلوم الاجتماعية تعريفاً دقيقاً للتصنيع بوصفه عملية تحويل اقتصاد تهيمن عليه الزراعة إلى اقتصاد يسهم في تصنيع السلع إسهاماً مطرداً في الإنتاج الكلي والصادرات، ويلزم على ذلك بالضرورة تناقص نصيب العاملين بالزراعة من حيث النسبة المئوية وزيادة نسبة العاملين في الصناعة.

• فضلاً عن وجود بعض الخصائص الأخرى مثل درجة كبيرة من تقسيم العمل، والتخصص واستخدام الآلة الكيميائية التي تسير بالبخار وكذلك التطبيق النظامي للعلم والتقنية في منظمة الإنتاج إلى جوهر التصنيع ، الذي هو طريقة لتنظيم الإنتاج بهدف التقليل من التكلفة الفعلية في كل وحدة من وحدات السلع المنتجة والخدمات.

• وعلى هذا يمكن توضيح أهم خصائص عمليات الإنتاج التصنيعي بما يلي:-

١. إمكانية تطبيق تقنية ذات آلات معقدة ترتبط بالإنتاج على نطاق واسع.
٢. الاستفادة القصوى بالتنوع الهائل من المواد الخام التي غالباً ما تصنع خلال استخدام أساليب تكنولوجية معقدة.
٣. تقسيم تقني للعمل على درجة نسبية من التعقيد داخل وحدات الإنتاج.
٤. تعاون وتنسيق معقد للمهام المتخصصة داخل وحدات الإنتاج.
٥. مدى تباين من المهارات في قوة العمل .

• ولعل تمييز كل هذه الخصائص السابقة للإنتاج الصناعي تكون أوضح ما تكون إذا ما قارنا بينها وبين الفنون الإنتاجية الحرفية ذات النطاق المحدود والإنتاج اليدوي.

ثانياً: استراتيجيات التصنيع

• في الواقع أن الخيارات الإستراتيجية في التصنيع التي اتبعتها الدول النامية في الوقت الحاضر وفي الماضي القريب تتمثل في نمطين كبيرين لاستراتيجيات التنمية ويرتبطان بثنائية التحديث والتبعية وهما التصنيع بدل الاستيراد أو ما يسمى بسياسة إحلال الواردات ، والأخرى إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير أو ما يطلق عليه إستراتيجية تشجيع أو تنمية الصادرات.

١- التصنيع بديل الاستيراد

• تدور فكرة هذه الإستراتيجية حول قضية أساسية مؤداها: أنه بدلاً من التخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير علينا أن نحد من استيراد السلع المصنعة والعمل على تصنيعها كلها أو بعضها على الأقل محلياً، ولا يعني هذا التصنيع الثقيل أو الأساسي)مثل الصلب(على الأقل في البداية .

• بل الأكثر احتمالاً إقامة الصناعات الخفيفة من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية كالمنسوجات والمنتجات المنزلية والمياه الغازية.... الخ، الموجه إلى السوق المحلى ولأن القيمة العائدة من الصناعة أكبر من القيمة العائدة من الزراعة أو التعدين فإن هذا يعني طريقاً مؤكداً لتراكم رأس المال وتنويع الاقتصاد فيما بعد .

• أي أن هذه الإستراتيجية ترتكز على توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات لإقامة صناعة محلية تنتج ما هو مستورد بهدف تخفيف العبء على ميزان المدفوعات من جانب، وزيادة معدل النمو الاقتصادي من جانب آخر ، علاوة على الاستفادة من الخامات الزراعية والاستخراجية والمواد البشرية المحلية ، وبالتالي تمكين الفكرة الأساسية للاستفاضة)الاستغناء(عن الواردات وأنه سوف تقوم صناعة استهلاكية ثم وسيطة ثم إنتاجية.

• وتأخذ هذه الإستراتيجية الإحلال محل الواردات في صورتين أساسيتين وهما:-

أ. الأولى تتعلق باستبدال الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية: وفي هذه الحالة يمنع الاستيراد من السلع المصنوعة محلياً بينما يتم توسيع الاستيراد من واردات السلع الوسيطة الرأسمالية ، أي بينما تحقق الاعتماد على الذات نسبياً في السلع الأولى تزداد التبعية للخارج في السلع الأخرى.

ب. الثانية تتعلق بإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية وعدد من السلع الوسيطة والرأسمالية : تلك التي تسمي مرحلة الاستفاضة عن الواردات.

• وعلى هذا فإن إستراتيجية التصنيع من خلال الإحلال محل الواردات هي إستراتيجية تهدف إلى إنتاج وطني عوضاً عن المواد الصناعية المستوردة بغرض إشباع الاحتياجات الداخلية للمواطنين.

• وهذا يعني إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة الهادفة وضمان الانتقال من بنية الإنتاج الزراعي إلى بنية الإنتاج الصناعي ، علاوة على المساهمة في التحرير الوطني من التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا يعني أن مركز إصدار القرار سوف يتحول من الخارج)الدول المتقدمة(إلى الداخل)الدول النامية(.

• ولقد نجم عن هذا الموقف ضعف موقف الطبقات الاجتماعية الاستغلالية التقليدية وكبار ملاك الأراضي وكبار تجار المصدرين، وإتاحة مزيد من الفرص لظهور ومشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا في عملية صنع القرار علاوة على مساهمتها في مواجهة حالة الاغتراب الثقافي من خلال تحقيق الاستقلال القومي .

• لذا فإن الدول النامية قد أنتجت بعض الصناعات مثل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج ، ثم في مرحلة تالية سمحت لها بجميع السلع الاستهلاكية المعمرة ثم بإنتاج بعض أنواع الأسمدة وصناعة الحديد والصلب ، ولكن مازلت الدول المتقدمة تحتكر تكنولوجيا الإنتاج في كافة المصنوعات أو ما يسمى بحق المعرفة.

• لكن إستراتيجية التصنيع كبديل للاستيراد قد واجهت بعض الصعوبات والمشكلات ومنها :-.

١. غياب التنافس الذي يؤدى إلى تقليل الجودة فضلاً عن أنه لا سبيل إلى الاختيار العقلاني لفروع الإنتاج التي ينبغي أن يتخصص فيها المجتمع ، كذلك الأسواق التي تتمتع بالحماية فإنها تميل إلى أن تبقى بعض السلع تحت الحماية مما يؤدى إلى مجموعة من الحواجز الجمركية التي لا تحقق أي وظيفة سوى إعاقة التجارة والنمو.
٢. أن إقامة الصناعات تتطلب سلعاً رأسمالية يتعين بالضرورة استيرادها وهذا يعني أنه يجب دفع ثمنها بالعملة الصعبة.
٣. أما المشكلة الثالثة تتمثل في أن هذه الإستراتيجية قد سلمت بالنمط القائم للطلب ، فلو قام التصنيع بتوفيرها حتى لا يستوردها السوق المحلي، فما هي تلك السلع من الناحية العلمية؟

• إذا وضعنا في الاعتبار التوزيع غير المتكافئ للدخل في بلدان يفتقد أغلب سكانها للقوة الشرائية الفعلية، فإن هذا يعني التركيز على السلع الترفيهية التي تستهلكها الصفوة قليلة العدد مثل أجهزة التليفزيون والسلع الاستهلاكية المعمرة والسيارات ونحو ذلك ، وبالتالي فإن الإستراتيجية الصناعية القائمة على هذا النوع تعمل ببساطة على إعادة إنتاج

اللاتكافؤ القائم، ومثل هذه الإستراتيجية ليس لها علاقة بالحاجات الأساسية ولا تبذل جهداً نحو وضع القوة الشرائية في أيدي الجماهير.

٢- التصنيع الموجة للتصدير:

• قد أدت أزمة وانهيار التصنيع بديلاً للاستيراد أو الإحلال محل الواردات إلى مدخل مغاير تماماً ظهر في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين وخاصة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ، وتلك الإستراتيجية تدعو إلى الإنتاج من أجل السوق العالمي بدلاً من تلبية المطالب المحلية باعتباره وسيلة للنمو من خلال فكرة الميزة المقارنة أو النسبية .

• وتقوم هذه الإستراتيجية على الاستفادة من المواد الأولية المتاحة لديها ومن الأيدي العاملة الرخيصة في بناء صناعات يوجه إنتاجها أساسا إلى التصدير دون أن يستبعد استهلاك جزء منه في الأسواق المحلية ، ولإقامة هذه الصناعات ينبغي أن يتم التعرف على الأسواق التي سيتم التصدير إليها، وعلى نمط الاستهلاك السائد فيها، ثم تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة الصناعات على أراضي الدول النامية سواء بالمشاركة مع رأس المال المحلى أو بإقامة مناطق حرة تتخطاها وتبتعد عنها النواحي الجمركية والضريبية والرقابة على الأسعار.... الخ.

• وفي الواقع فإن الدول النامية لا تستطيع أن تسوق منتجاتها بسهولة دون وسيط ويتمثل هذا الوسيط في الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة الجنسيات التي تقدم التكنولوجيا، والتي تقوم بالإدارة والتسويق إلى العالم الخارجي بل أنها هي التي تحدد شكل وطبيعة المنتج النهائي والأمان التي تتوجه إليها تلك المنتجات المصدرة ، وكذلك المناطق التي يحرم معها التعامل ، ثم تحدد الشركات التابعة التي تقوم بتوريد الآلات والمدخلات اللازمة للصناعة.

• ومع هذا فإن هذه الإستراتيجية تتم في إطارين هما:-

• <u>الإطار الأول :</u> أن تقوم الشركات الصناعية في الدول الرأسمالية المتقدمة بتحويل أجزاء معينة لحساب إحدى الجهات في البلد النامي من أجل إجراء عملية تحويلية لاحقة على أحد المكونات الأساسية.

• <u>الإطار الثاني :</u> يتلخص في تجميع إحدى عمليات الإنتاج ثم إعادة تصديرها إلى الشركة الأم لتصريفها إما عن طريق سوقها المحلي أو عن طريق السوق الخارجية .

• بمعنى آخر أن التصنيع الموجه للتصدير يأخذ طريقين يمكن أن نطلق عليه نموذج التصنيع للتصدير والسوق المحلية والطريق الآخر يمكن أن نسميه نموذج التصنيع للسوق المحلية وللتصدير ، وأن هذه الصناعات تستخدم تقنيات كثيفة لرأس المال وكثيفة الاستخدام أيضا ، أو تكنولوجيا قديمة يتم التخلص منها عن طريق نقلها إلى الدول النامية .

• ومع هذا فقد لقيت إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير قبولاً على نطاق واسع ، وقد شرعت دول كثيرة أخرى في العالم النامي في إقامة مناطق لصناعة الصادرات وهي مناطق يدعي إليها المستثمرون الأجانب بأفضل الشروط)مثل توفير البنية الأساسية والإعفاءات الجمركية والإعفاءات من الضرائب والسماح بالترحيل الكامل للأرباح إلى الخارج...الخ(لاستخدام العمالة المحلية الرخيصة لإنتاج سلع صناعية خفيفة للتصدير، وهم بذلك يأملون تكرار التجربة الناجحة للبلدان حديثة التصنيع.

• لكن في الواقع أن تصنيع الصادرات والتصنيع الموجه للتصدير في بلدان كثيرة من الدول النامية سوف يتحول إلى خدعة سلبية قاسية وطريق مسدود لا يقل انغلاقاً عن التصدير التقليدي للمنتجات الأولية ، فسوق العالم الغربي محدود وراكد ومشبع حالياً ، وأغلب البلدان التي تقيم مناطق تصنيع الصادرات ليس لديها ما تقدمه سوى العمل الرخيص .

• وقد يمكنهم ذلك من الحصول على شريحة من الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعة النسيج ، ولكن من الصعب أن يعرفوا كيف يحققون التغير الجذري الذي قامت به البلدان حديثة التصنيع نحو الصناعات الثقيلة التقليدية أو الصناعات الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية.

• وهكذا يتضح أن استراتيجيات التصنيع التي سادت في اقتصاديات الدول النامية، افترضت تصورات لعملية التنمية واعتبارها مجرد تحقيق زيادة في معدل نمو الإنتاج القومي من خلال الاعتماد على التصنيع كوسيلة تؤدى إما إلى الإحلال محل الواردات أو تتجاوز إلى زيادة الصادرات، وفي كلا النهجين فإن الصناعة تلعب دوراً محدداً أن لم يكن هامشياً في النشاط الاقتصادي سواء في تزويد المناشط الأخرى بما احتاجها من سلع إنتاجية ووسطية أو في إقامة قاعدة تكنولوجية محلية أو في توسيع السوق المحلي بالقدر الذي يوفر لها نمواً مستقراً أو ثابتاً.

• وعلى أي حال فقد أصبح في الوقت الراهن تصنيف استراتيجيات التصنيع في الدول النامية في ظل العولمة إلى ثنائيات محددة رأسمالية مقابل اقتصاد موجه أو حتى التصنيع للتصدير مقابل التصنيع القائم على سياسة الإحلال محل الواردات أو بديل للاستيراد.

المحاضرة الرابعة عشر

التصنيع والتحضر (تتمة الفصل الأخير)

عناصر المحاضرة

ثالثاً: الآثار الاجتماعية للتصنيع على المجتمع

رابعاً: التصنيع والتحضر

ثالثاً: الآثار الاجتماعية للتصنيع على المجتمع

• تؤكد الدراسات العلمية على أن العلاقة متبادلة بين التصنيع والمجتمع حيث أن الصناعة تدار بواسطة العمال والفنيين والمديرين وغيرهم الذين يدخلون إلى الصناعة ولهم خبراتهم واتجاهاتهم واهتماماتهم ، ومع ذلك فإن التصنيع يؤثر على سكان المجتمع الذين يقدمون خبراتهم في مجال التصنيع .

• علاوة على تأثير التصنيع على مختلف النظم والتنظيمات والجماعات في المجتمع المحلي كالأسر والطبقات الاجتماعية وجماعات الترفيه وغير ذلك ، وعلى هذا سوف نوضح تأثير التصنيع على المجتمع من خلال العناصر التالية:-

أ. التصنيع والبناء الأسرى .

ب. التصنيع والبناء المهني.

ج. التصنيع والبناء الطبقي.

أ - التصنيع والبناء الأسرى:

تشير معظم الدراسات والبحوث الاجتماعية إلى التأثير العميق والمتعدد الأوجه للتصنيع على بناء الأسرة ووظائفها، الأمر الذي جعل بعض الباحثين يؤكدون أن مظاهر التغير الأسرى كانت أكثر ارتباطا بانتشار الصناعة وتطورها ، وأن كثافة هذه التغيرات الأسرية كانت أموراً نسبية اختلفت باختلاف درجات التصنيع من مجتمع لآخر.

فعندما ظهرت الصناعة في المجتمع الغربي وجدت نمطاً من الأسرة كانت خصائص الامتداد في الحجم وسيادة النزعة الجمعية وسيادة العامل القرابي والتسلط الأبوي والاكتفاء الذاتي تمثل أهم الخصائص البنائية والوظيفية ، ولذلك كان انتشار التصنيع وما صاحبه من تغيرات إيذاناً بتغير هذه الخصائص التقليدية للأسرة، ولتوضيح ذلك نورد فيما يلي أبرز هذه التأثيرات:-

١. على الرغم من أن التصنيع ليس العامل الوحيد في التأثير على حجم الأسرة إلا أن كثير من الدراسات قد أكدت وجود علاقة قوية بين التصنيع والتغيرات الاجتماعية المختلفة كحجم الأسرة في الدول الصناعية المتقدمة، حيث كانت الأسس قبل التصنيع تقوم بمعظم الوظائف الاقتصادية والتربوية لكن مع تطور عملية التصنيع أدى إلى تقلص مكانة الأسرة كمركز رئيسي للإنتاج والتحول التدريجي في وظائفها الإنتاجية.

• كما تدهور اعتماد الفرد اقتصاديا على الأسرة وتحول النمط التقليدي الممتد للأسرة إلى النمط النووي ، حيث لم تعد الأسرة في حاجة إلى زيادة العدد والأفراد كما كان في الماضي، ولأنه قد توفر للأسرة من الأدوات الآلية الحديثة ما جعلها في غنى عن مساعدة الآخرين كما كانت تتطلبها في حياتها الأولى .

• ومما أدى إلى صغر حجم الأسرة أيضا أن الأسرة كانت تتشكل حسب طابع العصر الذي توجد فيه، فقد كانت الأسرة تعمل بكامل طاقتها للحصول على الرزق وكل ذلك يتناسب مع حياة الزراعة والصيد ولذلك سارت الأسرة من الأوسع إلى الواسع ثم إلى الأضيق إلى أن وصلت إلى الشكل الحديث والذي يتمثل في الأسرة النووية.

٢. أدى التصنيع الى إحداث تحول في الدور التربوي وعمليات التنشئة الاجتماعية التي كانت مسئولياتها الكاملة تقع على كاهل الأسرة ، إذ تقوم المؤسسات التعليمية والتربوية إلى جانب تنظيمات رسمية أخرى بعملية التنشئة الاجتماعية والمهنية في ظل عملية التصنيع ومن ثم تقلص الدور التربوي للأسرة في التنشئة الاجتماعية .

• علاوة على تأثر دور الزوج ومكانته بتصنيع المجتمع الغربي إذ يتطلب العمل الصناعي بصفة خاصة غياب الزوج عن أسرته إلى عالم آخر يختلف في قيمه وتقاليده وظروفه وأبعاده عن محيط الأسرة، كما يكون ذلك ضرورة التوفيق بين متطلبات العمل الجديد ومتطلبات الحياة العصرية الأمر الذي يؤدى إلى انقسام شخصية الرجل إلى ذات الأسرة وذات العمل مما يؤدى إلى انزلاقه في خضم صراع الأدوار .

٣. أدى الانفصال بين المهنة والاسرة إلى تحول في علاقات العمل وقيمته الاقتصادية عند أفراد الأسرة ، ففي داخل الأسرة الممتدة كان الأبناء يمثلون قوة اقتصادية لذلك كان الميل إلى الإنجاب من الذكور بهدف استخدامهم كمصدر اقتصادي يسهم في زيادة دخل الأسرة والعمل الأسرى، بينما في ظل تطور عملية التصنع تحول دور الأب من مالك لأدواته وفخوراً بمهاراته اليدوية إلى عامل أجير عليه أن يؤدى ما يكلف به فقط.\

٣. إحداث تحويلات واضحة في أيديولوجيات أفراد الاسرة خاصة فيما يتعلق بعمالة المرأة في سوق العمل الرسمي وخروجها من المنزل ، فمنذ عقود قليلة مضت شاع اعتقاد عام حول النتائج الوضعية من جراء خروج المرأة للعمل وترك أسرتها لساعات طويلة كل يوم أو انتقالها جغرافيا للعمل في مدن بعيدة عن موطنها.

فمن منطلق التقاليد المتوارثة أن المرأة مخلوق عاطفي وضعيف ، وكانت ثقافة الأسرة الممتدة لا تشجع على خروج المرأة للعمل خارج محيطها، ومن جهة أخرى أسهم التصنيع بشكل جديد في زعزعة هذا القيد الثقافي الذي يحد من حرية المرأة للعمل بأن أتاح لها سوق العمل الرسمي فرصاً متكافئة مع الرجال في معظم مجالات العمل، حتى بلغت المرأة أعلى المناصب الإدارية في القطاعات الاقتصادية المتباينة.

ب- التصنيع والبناء المهني.

• من أهم التغيرات الاجتماعية لعملية التصنيع، التغير الذي أصاب البناء المهني وحدوث تحولات في نوعية المهن أيضا واكبت الزيادة في التخصصية الفنية زيادة مناظرة في التخصصية الهندسية والعلمية ، وظهور مهن فنية مساعدة تساعد الباحثين والعلماء في تشغيل الحاسبات الآلية والتجارب العلمية في محاولات التصنيع المختلفة .

• وفقاً للتقديرات الإحصائية زاد حجم الفئة الفنية المساعدة بنسبة تبلغ حوالي (٣٥ %)خلال الفترة ما بين عامي(١٩٧٠-١٩٨٠) قياساً بالفترات السابقة، أيضا يتنامى حجم فئة الكتبة وموظفي الاستقبال والقائمين بأعمال السكرتارية في ظل البيروقراطية الصناعية الحديثة بالغة التعقيد واستخدامها لنظام الحاسب الآلي.

• ومن ناحية أخرى أدي التطور في عملية التصنيع في ظل ثورة المعلومات والتقنية الحديثة إلى انخفاض واضح في حجم فئة العمال ، فبعد أن كانت فئة العمال تمثل الغالبية العظمى في سوق العمل الصناعي حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين أدى استخدام الحاسب الآلي إلى تقلص حجم هذه الفئة بينما تزداد فئة العمالة المدربين تدريباً إداريا عالياً.

• أيضاً اتسعت الفجوة بينهما من حيث الحجم حتى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين مع استمرار تراجع حجم فئة العمال، كما يصحب عملية التصنيع زيادة مضطردة في تعقيد عملية تقسيم العمل وظهور الكثير من المهن المتخصصة التي لم تكن معروفة في فترات سابقة ، ويصاحب ظهور وتنامي المهن تعقيداً في التقلب المهني.

• أيضا أصبح موقع العمل في التصنيع الآلي متصفاً بالنظافة واستخدام أساليب متطورة وأجهزة قياس عالية الكفاءة ومن ثم تقلصت أوجه التباين في مستوى النظافة لمكان العمل بين العامل على الآلة والموظف في مكتبه.

ج- التصنيع والبناء الطبقي.

• من البيانات التي أكدتها معظم الدراسات التحليلية والبحوث الميدانية في مجالات علم الاجتماع الصناعي والحضري أن التصنيع يرتبط ببناء القوة والبناء الطبقي السائد في المجتمع، فسلطة التحكم في مقدرات الناس في عالم الصناعة كما أوضح ماكس فيبر تمنح صاحبها سطوة سياسية تتجاوز القطاع العام الصناعي المحدود.

• ويتساوى في ذلك المصدر الذي تنبع فيه سلطة التحكم في العالم الصناعي سواء إذا كانت هذه السلطة نابعة من حق الملكية كما هو الحال بالنسبة للرأسماليين أو نابعة من حق التفويض كما هو الحال بالنسبة للمديرين أو نابعة من عمليات الانتخاب الديمقراطي كما هو الحال بالنسبة للزعماء النقابيين الذي يصفهم رايت ميلز بالرجال الأقوياء الجدد، وفي جميع تلك الأحوال نجد أن السلطة المستمدة من بناء الصناعة الحديثة تمتد لتشمل بتأثيرها علاقات القوة والنفوذ على المستوى المجتمعي ككل .

• **هذا ويؤثر التصنيع على البناء الطبقي في المجتمع ككل على النحو التالي:-**

١. تكوين القوة العاملة: حيث ساهم التصنيع في ظهور قوى جديدة على المسرح السياسي مثل نقابات العمالية والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية والإصلاحية التي قادت المجتمعات الأوروبية إلى حالة الرفاة الاجتماعي ، فالتطور الهائل في العملية الصناعية أدى بدوره إلى إحداث تحولات في البنية المهنية الكلية لهذه المجتمعات وتحولت العمالة في سوق العمل الصناعي من عمالة الأجر اليومي إلى عمالة منتظمة ودائمة .

• كما انتقلت نسبة كبيرة من أسر الطبقة العاملة إلى الطبقة الاجتماعية المتوسطة وصاحب ارتفاع المستوى المعيشي لأسر الطبقة العاملة وازدياد نسبة المتعلمين من أبنائها وحصول بعضهم على مؤهلات علمية رفيعة.

٢. نسق المكانة: أيضاً صاحب التطور الصناعي أن أصبح التصنيع أحد المصادر الأولية للمهن ، كما أصبح أيضا أحد المصادر الأساسية للمكانة في المجتمع.

<u>رابعاً: التصنيع والتحضر.</u>

• في الوقت التي أكدت الدراسات والبحوث في علم الاجتماع الحضري والصناعي أن عمليتي التصنيع والتحضر تمثل عمليات اجتماعية متداخلة ومتشابكة وأن كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به من ناحية أخرى.

• وأن هذين العمليتين يتوقف نموها وتأثيرها على درجة النمو الاقتصادي ومعدلاته من ناحية أخرى ، وأن نمو وتطور كل منهما يحدد مستوى ودرجة التغير الاجتماعي لمجتمع معين في مرحلة معينة ، وما يعكس ذلك التغير من مشكلات اجتماعية بشكل عام ومشكلات حضرية بشكل خاص.

• لذا فقد وجه ثلاث اتجاهات تحكمان العلاقة بين التحضر والتصنيع والنمو الاقتصادي وهي:-

١. الاتجاه الأول: ويعتبر المدينة ونموها شيئا طيباً ، إذ أنها جزء من النظام القومي المنتج وبالتالي فالمدينة هي محركات قومية وإقليمية للنمو الاقتصادي ومراكز للإبداع الثقافي والتكنولوجي.
٢. الاتجاه الثاني: ويرى أن المدينة وحياتها مصدر للعديد من الشرور والآثام وقد أدان هذا الاتجاه المدينة كبيرة الحجم على وجه الخصوص.

٣. الاتجاه الثالث: ويرى أن التصنيع قد ارتبط منذ نشأته الاولى بالمراكز الحضرية حيث توجد الأسواق وقوة العمل والمرافق الضرورية ، وبالتالي تبدو المناطق الحضرية مكاناً ملائماً لإقامة المشروعات الصناعية، وتبدو المدن في البلاد النامية بمثابة المراكز الثقافية التي تتيح مزيداً من فرص التعليم والتدريب والانفتاح على أساليب جيدة أفضل، ومن المأمول فيه أن تنعكس التطورات التي تشهدها مدن العالم الثالث على أساليب حياة سكانها ، وقد يكون ذلك في حد ذاته ظرفاً مناسباً لانتشار فكرة الأسرة صغيرة الحجم تماماً كما حدث في دول أوروبا الغربية يوما ما .

• ولكن إذا كان التحضر يرتبط بالتصنيع في كثير من النواحي إلا أنهما متغيران مستقلان عن بعضهما ، ففي بعض البلاد سار التصنيع مع التحضر جنباً إلى جنب وتطورا معاً، وفي بعض البلاد الأخرى مازال التحضر والتصنيع يتطوران وينموان معاً، وقد يزداد نمو أحدهما عن الآخر، ومن ناحية أخرى قد يوجد التحضر في بعض البلاد دون أن يوجد التصنيع كما كان الحال في الصين، إذ ظهرت المدن الكبيرة دون أن تقوم فيها أية صناعة.

• كذلك قد يوجد التصنيع دون أن توجد درجة عالية من التحضر ، ومن ثم يتميز التصنيع عن التحضر ولا يمكن استخدام أحد المصطلحين محل الآخر ، ولا يوجد معامل ارتباط حتمى بين التصنيع والتحضر مع أنهما يحدثان في آن واحد.

• ويوجد الكثير من الشواهد والأدلة على وجود معامل ارتباط مباشر بين تطور التحضر وتطور التصنيع حتى قد يبدو أن أحداهما سبب للآخر ، وعلى الرغم من أنه يوجد تلازم واتفاق بين التصنيع والتحضر إلا أن العلاقة السببية بينهما ليست واضحة تماماً.

• ومن ثم فإن التصنيع والتحضر علاقة غير واضحة نوعا ما ، لأن بعض خصائص التصنيع مثل تقسيم العمل الدقيق قد توجد في كل البلاد غير الصناعية نسبيا، وقد لا يكون من السهل وجود نظام لتقسيم العمل أكثر تفصيلاً وتركيزاً وشمولاً من ذلك النظام الذي يتطلبه نظام الطوائف الذي استمر في الوجود عدة آلاف من السنين دون أن توجد معه أي درجة هامة من التحضر والتصنيع.

• لكن التحضر ليس حقيقة ديموجرافية وايكولوجية فحسب بل أيضا أسلوب للحياة إذ تتحول بعض المناطق الريفية إلى مركبات ميتروبلماتية وتفقد كثير من خصائصها الريفية بفضل وسائل الاتصال والانتقال السريعة، وبذلك تفقد هذه المناطق عزلتها واكتفائها الذاتي وقد تصبح الاختلافات بين النظام الزراعي وبين النظام الصناعي التجاري في أسلوب الحياة صغيرة وطفيفة، وقد يختفي الإنسان الريفي من الوجود، وعلى ذلك لا يمكن أن تستمر صفات الحياة الريفية إذا استمر التقدم الصناعي.

• لذا فإن النمو الحضري الذي عرفته المدن الأوربية الصناعية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين قد جاء استجابة لاحتياجات التصنيع، ولقوة جذب فرص العمل في هذه المدن، لكن النمو الحضري الذي تشهده البلدان النامية منذ منتصف القرن العشرين وبخاصة النمو المتزايد للعواصم والمدن الكبرى يعد نتاجاً لسياسات اقتصادية وسكانية قاصرة دفعت إليها ظروف الفقر الذي تعاني منه المجتمعات الريفية)عوامل طرد(.

• أكثر مما دفع إليها التطور الاقتصادي للمجتمع الحضري ذاته فضلاً عن الاهتمام المتزايد من جانب حكومات تلك البلدان بتنمية وتطور المدن)العواصم(أكثر من غيرها من المراكز الحضارية الأخرى ، ومن ثم تركزت معظم الاستثمارات والإنفاقات في هذه المدن ولذلك فقد أدت هذه الإجراءات السياسية المتحيزة للمدن إلى نشوء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غالبية الدول النامية.

• وفي ضوء ذلك فإن نجاح مشروعات التصنيع في الدول النامية إنما يعتمد على النهوض بالزراعة ، وبقدر ما تستطيع هذه الدول أن تحقق انجازاً في هذا المجال فإن إقدامها على إقامة صناعات جديدة سوف يكون مغامرة محسوبة المخاطر، لذلك يتعين تكثيف الاستقلال الزراعي في البلدان النامية حتى يمكن تحقيق قدر من الدعم الذاتي المتبادل بين قطاعي الزراعة والصناعة.

• حينئذ تستطيع الصناعة في استيعاب فائض العمالة الزراعية مما يخلق بالتالي طلباً متزايداً على السلع المصنعة ، لذا فإن التصنيع يرتبط بالتحضر من حيث كونه عاملاً أساسياً في نشأة المستوطنات الكبيرة السريعة النمو ، وسبباً قوياً نشيطاً من أسباب عمران المدينة ونموها مساحة وسكاناً.

• فالتصنيع في ذاته عملية تنمية لإمكانات الإنتاج الصناعي من جهة وتنمية لقدرات الفرد الإنتاجية في الميدان من جهة أخرى ، وينعكس ذلك في تنويع الإنتاج بإدخال صناعات جديدة والتفنن في إنتاج مختلف السلع، كما أنه ينعكس أيضا بشكل لافت في ارتفاع مستوى معيشة الفرد في المدينة ،الأمر الذي يجعلها مركزاً لجذب العديد من المهاجرين الذين يبغون الحصول على أجور منتظمة ومستديمة.

• وهكذا نرى أن التصنيع يؤدى إلى عمليات اجتماعية فرعية لنشأة المستوطنات الحضرية وعمران المدينة والهجرة من الريف إلى الحضر ، لذلك تلعب عملية التصنيع دوراً هاماً في خلق مجتمعات جديدة بالإضافة إلى نمو وتطور المجتمعات والمدن الكبيرة وتحويل بعض القرى إلى مدن .